

## تداعيات العدوان على اليمن ستكون خطيرة على السعودية وحلفائها تركيا تتابع سياستها الإنكارية لمجازرها بحق الأرمن

خطف القرار المفاجئ بوقف العدوان السعودي على اليمن الأضواء الإعلامية واحتل شاشات القنوات الفضائية للقراءة بابعاده، إضافة إلى تداعيات ما بعد العدوان إن كان على الداخل اليمني أم على الداخل السعودي وعلى النظام العربي في شكل عام خصوصاً بعد أن كشفت دول عدة التي غلقت العدوان عن وجهها الحقيقي.

وفي هذا السياق اعتبر الكاتب والسياسي اليمني الدكتور نجاح علي المجيب أن النظام السعودي ارتكب جرائم وانتهك حقوق الإنسان بدعم مالي وعسكري أميركي وبعض الحكومات العربية لكي يقيم الثورة السلمية في اليمن.

بينما أكد القيادي في حركة أنصار الله مجدي الصابر، أن النظام السعودي سعى إلى إيجاد فتنة طائفية يروج لها الإعلام السعودي بوجود تعديتات على أهل السنة، مؤكداً بأنها أكاذيب وأضاليل لتشويه حركة أنصار الله والثورة السلمية.

وأشار الكاتب والمحلل السياسي فيصل عبد الساتر أن دوراً إيرانياً كبيراً كان وراء توقف العدوان على اليمن، معتبراً أن ما بعد وقف هذه الحرب الهمجية والنتائج الميدانية الحالة اليمينية الداخلية ومن ثم التداعيات ستكون أخطر بكثير من الحرب نفسها.

اجتماع رؤساء أركان القوات المسلحة العربية في القاهرة كان مدار بحث ونقاش، فأوضح الخبير العسكري العميد خالد عكاشة أن رؤساء الأركان سيضعون تصوراً متكاملًا فنياً وعسكرياً للقوة العربية المشتركة تستهدف الحماية من الأخطار الإرهابية ونشاط الميليشيات المسلحة.

بطبيعة الحال الملقان السوري والعراقي حضرا على طاولة الحوارات، فلفت نقيب أشرف البحيرة في مصر الطاهر الهاشمي إلى حرص الرئيس بشار الأسد على نهضة سورية وأن تظل قوية بجيشها وشعبها وهو ما أعطاهم القوة في مواجهة المخطط الاستعماري.

وأكد الناطق باسم جبهة الأحزاب والحركات القومية العربية في العراق عبدالرضا الحميد أن التنسيق المشترك بين سورية والعراق وإيران يأتي استجابة لضرورات المواجهة الحاسمة مع التحديات الإرهابية التي تعصف بالمنطقة.

وقال النائب عن التحالف الوطني العراقي عامر الفايز أن نائب الرئيس العراقي السابق عزت الدوري كان يؤمن التمويل لتنظيم «داعش» الإرهابي عبر اتصالاته مع قادة التنظيم داخل العراق وخارجه.

على رغم الاستقرار الذي ساد الساحة الداخلية في لبنان في ظل عواصف المنطقة، إلا أن استحقاقات عدة تواجه الحكومة والمجلس النيابي وسط خوف من غرق لبنان في الفراغ الشامل نتيجة الخلافات الحادة على ملفات عدة.

وأوضح وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي أن الموازنة لا تدير لأن جميع الأطراف السياسية محكومة بالاستقرار، مشدداً على أنه إذا لم يتم الاتفاق على تعيين القيادات الأمنية في مجلس الوزراء لا يجوز أن نترك الفراغ في المؤسسات الأمنية، مؤكداً أن هناك مخرجاً قانونياً لذلك وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

ذكرى المجازر التركية بحق الأرمن وسياسة الإنكار التركية لها تقوض مرة أخرى دور تركيا الإجماعي في المنطقة الذي يتطلع حالياً في دعم الإرهاب في سورية والعراق. وفي هذا السياق اعتبر نائب الأمين العام لحزب الطاشناق، أفديس كيدانيان أن تركيا ستتابع سياستها الإنكارية لمجازرها بحق الأرمن لأنها مدركة أن الوضع السياسي والتحالفات القائمة الإقليمية والدولية مناسبة ومواتية لها.

وأشار حناوي إلى أن رئيس الحكومة تمام سلام بصبره وحكمته، دعا إلى إدخال الغلاء المعيشي في الموازنة وترت السلسلة مكلف منفضل.

ورداً على سؤال، كشف حناوي أن «وزراء تيار المستقبل أبدوا إدخال السلسلة ضمن الموازنة شرط أن تكون وفق التعديلات التي أدخلتها اللجنة النيابية التي ترأسها النائب جورج عدوان. وقال: «لكن أنا كوزير ذات جذور عسكرية لست راضياً عن التعديلات التي لحقت براتب العسكريين وبالتالي أرضى التعديلات التي وضعتها لجنة عدوان».

وهنا سأل حناوي: هل المكونات السياسية تريد السلسلة؟ وقال: «إذا كانوا جديين فليقرروها وإلا فليقلنوا رفضهم لها «ويوقفوا اللعب». وتابع: «معظم المكونات السياسية لا بل 90 في المئة منهم لا يريدون السلسلة، مشيراً إلى أن هذه السلسلة طرحت على المجلس النيابي ولم يتم التوصل إلى أي حل.» وأضاف: «المجلس النيابي حالياً في عقد عادي، فلماذا لا تبادر القوى السياسية إلى إقرار السلسلة؟»

وتابع: «كل اللجان التي شكلت لهذا الملف كانت تضم مختلف القوى السياسية ولكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، فلماذا إذاً احتلتها إلى الموازنة؟»

وسئل: هل هناك نيّة لتغيير الموازنة نتيجة ربطها بالسلسلة، أجاب: «لن تغيير الموازنة، لأن جميع الأطراف السياسية محكومة بالاستقرار، حيث بالأمر جميع الوزراء قدّموا التنازلات وعادوا للبحث في مشروع الموازنة وبيت موضوع غلاء المعيشة».

أما بالنسبة إلى التعيينات الأمنية والعسكرية، فقال حناوي: «على كل وزير معني أن يقدم الأسماء المخوّلة تولى المناصب التي سيلحق بها الفراغ وبالتالي إذا تمّ الاتفاق على اسم ما يحصل التعيين، أما إذا لم يتفق على اسم، فلا يجوز أن نترك الفراغ في المؤسسات الأمنية». وأضاف: بالنسبة إلى ممنوع المس بالمؤسسات الأمنية.

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.



### الهاشمي لـ«سانا»: صمود الجيش والشعب في سورية أسقط المخطط الخارجي

استنكر الطاهر الهاشمي عضو المجمع العالمي لأهل البيت وتقيب أشرف البحيرة في مصر جرائم التنظيمات الإرهابية في سورية من قتل وتخريب.

وقال الهاشمي: «إن سورية قيادة وشعباً تقف في وجه المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني - أميركي في المنطقة ولهذا تكالب عليها الأعداء من أجل إضعافها وإسقاطها، غير أن الرئيس بشار الأسد ظل محافظاً على الخط السوري المقاوم كما صمد الجيش العربي السوري أمام عصابات المرتزقة وجيوش الأعداء مدافعا عن شرف الأمة العربية والإسلامية».

ولفت الهاشمي إلى حرص الرئيس الأسد على نهضة سورية وأن تظل قوية بجيشها وشعبها وهو ما أعطى سورية القوة في مواجهة المخطط الاستعماري وقال: «إن الرئيس الأسد هو المدافع عن الأمة العربية والإسلامية ورافع راية الحق أمام الصهاينة والأميركيين وعملائهم في المنطقة، داعياً شرفاء الأمة إلى الوقوف بجانب سورية ودعمها في مواجهة الإرهاب قبل أن يلحق بهم الضرر».

كما نوه الهاشمي بصمود الشعب السوري ووقوفه وراء قيادته وعدم الانخداع بالمؤامرات التي تحاك ضد الأمة جميعها واستمراره في الحرب ضد الإرهاب، مؤكداً أن دحر قوى الإرهاب والشرببات قريباً.

وحول العلاقات السورية المصرية قال الهاشمي: «إن المخطط الأميركي يسعى لقطع علاقات سورية ومصر، مطالباً بعودة العلاقات كاملة بين البلدين، وأضاف: «عدونا واحد وما يضر سورية يضر مصر والعكس صحيح كما أن التخريب والمقتل في سورية هو ما يجري الآن في سيناء وفي عمليات الإرهاب التي تضرب مؤسسات الدولة المصرية».



### الحميد لـ«سانا»: التنسيق بين سورية والعراق وإيران ضرورة لمواجهة الإرهاب

أكد الناطق باسم جبهة الأحزاب والحركات القومية العربية في العراق والأمين العام لحركة العدالة والتقدم الديمقراطي العراقية عبد الرضا الحميد أن «التنسيق المشترك بين سورية والعراق وإيران يأتي استجابة لضرورات المواجهة الحاسمة مع التحديات الإرهابية التي تعصف بالمنطقة والمخاطر العدوانية التي تستهدف الجيوش العربية والإسلامية المقاومة للمشاريع الصهيونية والأميركية».

وأوضح الحميد أن «هذا التنسيق هو ضرورة تاريخية طالما طالبت بها الأحزاب والحركات القومية العربية في العراق، وقال: «إن نتائج ونصائح التنسيق الحالي بين الدول الثلاث ستنتقل من دائرة المبادئ والتعميمات والنوايا إلى دائرة العمل المشترك لمواجهة العصابات الإرهابية وتنظيف الحدود السورية العراقية من بؤر الإرهاب وطرق إمدادها اللوجستية».

وقال الحميد: «إن شمولية التنسيق على كل الأصعدة بين سورية والعراق وإيران بوصفها دول مقاومة أساسية ويلوغيه أعلى المستويات مطلب شعبي فالدعوة الإرهابي واحد وأدواته واحدة وأهدافه واحدة وقوى دعمه الإقليمية والدولية واحدة ومن الواجب التاريخي أن تواجهه الدول التي كانت مسرحاً لأعماله الإجرامية بوحدة عمل».

وأشار الحميد إلى أهمية أن يضع التنسيق بين الدول الثلاث أسس تكامل اقتصادي يمنع الدول التي وضعت الحصار الاقتصادي الغاشم على سورية وإيران والحصار التسليحي والعلمي والتقني على العراق من بلوغ أهدافها الخبيثة.

### محللان يمينيان لـ«أنباء فارس»: السعودية ارتكبت جرائم كبرى وانتهكت السيادة في اليمن

اعتبر الكاتب والسياسي اليمني، الدكتور نجاح علي المجيب، أن النظام السعودي ارتكب جرائم وانتهك حقوق الإنسان بدعم مالي وعسكري أميركي وبعض الحكومات العربية لكي يقيم الثورة السلمية في اليمن، مؤكداً أن المطلوب من الأحرار أن يدعوا الشعب اليمني معنوياً.

وقال المجيب: «إن الشعب اليمني ينبغي تصريحات الرئيس الهارب عبد ربه منصور هادي في شأن الجمهورية الإسلامية وهذه التصريحات لا أساس لها وكاذبة، موضحاً أن الذين يتدخلون في شؤون اليمن هم أنفسهم يتحملون مسؤولية زعزعة الأمن في المنطقة، إذ يتدخلون في شؤون سورية والعراق ويشكلون القلق الرئيس وهو الإرهاب في المنطقة».

واتهم السياسي اليمني أميركا بدعم الديكتاتوريات في المنطقة، مشيراً إلى أن «السعودية بمساعدة الولايات المتحدة تقوم اليوم بحماية الإرهاب ضد الثورات الشعبية في الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أن «مليشيات هادي والإرهابيين يمولون من قبل آل سعود».

وكشف المجيب عن أن «الموالين لمنصور هادي تلقوا تدريباً في أكاديميات عسكرية في السعودية وعادوا إلى البلاد، موضحاً أن هؤلاء الموالين قاموا بتدريب المرتزقة لقتل الشعب والمعتاهرين في اليمن».

من جانبه، أكد القيادي في حركة أنصار الله مجدي الصابر، أن «السعودية بتبرير مخطط «إسرائيل»، أميركي تريد السيطرة على الثورة اليمنية، معتبراً أن النظام السعودي يريد أن يعين هادي رئيساً للبلاد لكي يسيطر تماماً على اليمن، لكن الشعب واع وخرج في مسيرات طالب فيها بتغيير الحكومة».

ورأى أن «النظام السعودي يواصل جرائمه ضد الشعب اليمني بحجة قمع الثورة ولكن الأوضاع في اليمن لا تتغير، إذ أنه سعى إلى إيجاد فتنة طائفية التي يروج لها الإعلام السعودي، حيث أعلن وجود تعديتات على أهل السنة، بينما هذه كلها أكاذيب وأضاليل فبئها العدوان السعودي من أجل تشويه حركة أنصار الله والثورة السلمية».

وأضاف الصابر: «أن هادي وجماعته الإرهابية لم ولن يكونوا صادقين وانهم سلطة كاذبة ومنافقة ومدعومة من السعودية وأميركا وإسرائيل»، مؤكداً «أن المناقق حينما يعد بخلف وحينما يقول يكذب وحينما يؤتمن يخون»، مضيفاً: «أذا كان منصور هادي صادقاً لم يكن ليخرج من البلاد ولم يكن ليطلب من السعودية أن تتعدى على الشعب المظلوم»، مشيراً إلى أن «السعودية بعدوانها قامت بجرائم كبرى ضد الشعب اليمني وانتهكت سيادة اليمن».



### عبد الساتر لـ«الشرق الجديد»: دور إيراني كبير كان وراء توقف الحرب على اليمن

أشار الكاتب والمحلل السياسي فيصل عبد الساتر عن توقف العدوان السعودي على اليمن إلى أن «العدوان الذي شنته السعودية على اليمن لم يؤد إلى تحقيق أي هدف من الأهداف التي أعلنتها والتحالف الذي شارك معها، مما جعل هذه القوى وعلى رأسها السعودية تقف أمام حائط مسدود، وقد ساهمت ارادة وصمود الشعب اليمني في شكل أو آخر بكسر هذه الآلة الجهنمية الحربية».

ورأى «أن الحديث عن مفاوضات او اتصالات جرت لوقف هذا العدوان والتي باتت شبه معلنة اليوم بحسب وكالات الأنباء والصحف والواضح بحسب معلومات شبه مؤكدة أن دوراً إيرانياً كبيراً كان وراء هذا الأمر والاتصال الذي جرى بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أيضاً كان يحمل ملامح ونبرة عالية من الروس، والسكوت والذهول الذي خيم على هذا العدوان على الشعب اليمني لم يعد بإمكانه أن يبقى طويلاً أمام الجرائم التي ترتكب يوماً».

ورأى عبد الساتر «أن ما بعد وقف هذه الحرب الهمجية، والنتائج الميدانية الحالة اليمينية الداخلية ومن ثم التداعيات ستكون أخطر بكثير من الحرب نفسها».

ورداً على سؤال «هل هذه التداعيات ستكون على اليمن أو على حلف العدوان» قال عبد الساتر: «التداعيات في كلا الجهتين، التداعيات داخل الوضع اليمني سوف يكون هناك عقاب شديد على المستوى السياسي الداخلي لكل الذين تأمروا على بلدهم ووطنهم والواضح أن هناك أحزاباً وشخصيات سوف تدفع ثمناً كبيراً وعلى رأسها حزب الإصلاح الذي يعتبر حزب الأخوان المسلمين في اليمن والذي أيد بقوة العدوان السعودي على اليمن وبعض الشخصيات الأخرى، منها الرئيس الفارغ عبد ربه منصور هادي الذي بدأ يهدم خلفيته له إذا ما أتبع له المجال على أن رئيس الوزراء الذي عينه في الفترة السابقة خالد بحاح وما سمي بالحراك الجنوبي أي الجنوبيين الذين أيضاً ربما هذه الحرب كشفت الكثير من الوجود السبئية لبعضهم الذين أصبحوا في مرعى الاتهام من قبل الشعب اليمني».

وتابع: «التداعيات من الناحية الأخرى هي عما ترك هذا العدوان من شرخ في كل المجتمع العربي، فقد قامت دولة بالاعتماد على دولة أخرى تحت شعارات وذرائع وأهية وتكاتف معها دول وانظمة، هذا كله سوف يجعل من الاضطراب في العالم العربي والإسلامي اصطفاً حاداً ليس على مستوى الشعوب والجماعات بل أيضاً على مستوى الدول وسيترك الكثير من المتناجات السبئية في المرحلة المقبلة».

وأضاف عبد الساتر: «من حيث التداعيات أيضاً، كيف ستكون العلاقات البنينة بين الدول العربية والدول الإسلامية بعد الذي جرى ول ننسى أن هناك ساحات ما زالت مفتوحة في المنطقة وكلها بسبب السعودية وتأمرها في سورية والعراق وغيرها ومن ثم أيضاً على الداخل السعودي كيف ستكون الحسابات بين الأجنحة المتصارعة في المرحلة المقبلة».



### عكاشة لـ«سبوتنيك»: هدف إنشاء القوة العربية المشتركة لمواجهة الأخطار الإرهابية

أوضح الخبير العسكري العميد خالد عكاشة أن «رؤساء أركان القوات المسلحة العربية المجتمعين في القاهرة سيضعون تصوراً متكاملًا، فنياً وعسكرياً، للقوة العربية المشتركة، معتبراً أن تشكيل هذه القوة مختلف عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك».

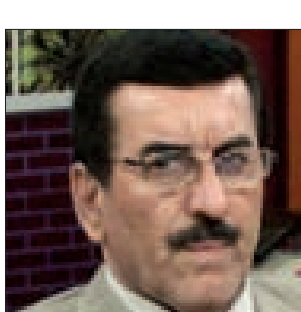
وقال: «إن الاتفاق على تشكيل هذه القوة مختلف عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك، التي تم التوقيع عليها عام 1950 القوة العربية المشتركة تستهدف الحماية من الأخطار الإرهابية ونشاط الميليشيات المسلحة».

وأوضح أن «إنشاء القوة المشتركة، هو مقترح مصري، لمواجهة ما تشهده بعض الدول العربية من تهديدات، وضرورة أن تكون هناك قوات قادرة على التدخل السريع وحوض مواجهات مختلفة عن تلك التي تخوضها الجيوش، من حيث الاستراتيجية والتخطيط والتقنيات المستخدمة في العمليات».

وشدد على أن «فكرة القوة العربية المشتركة، مستلهمة من الدفاع العربي المشترك وباعتبار أنه يجب أن تكون للجامعة العربية قوة قادرة على الانتشار السريع، وفق طلب إحدى الدول، لمواجهة الإرهاب، وأن اجتمع رؤساء الأركان سيتناول إنشاء القوة انطلاقاً من هذا الاتجاه».

وأضاف: «إن الاشتراك في القوة العربية المشتركة اختياري، بالنسبة للدول الأعضاء في الجامعة العربية، وهي تتشكل بموافقة أي عدد من الدول العربية، التي ستعلن الاشتراك فيها، معتبراً أن ذلك أمر إيجابي لإعيق تحرك هذه القوة، وأوضح أن تحرك هذه القوة لن يكون إلا بطلب الدولة باستدعاء هذه القوة لمساندة قواتها في مواجهة خطر التهديدات التي تتعرض لها».

وأشار عكاشة إلى أن «اتفاقية الدفاع العربي المشترك تتطلب موافقة غالبية الدول الأعضاء في الجامعة العربية، فضلاً عن إجراءات التداول بين الدول الأعضاء حول تفعيل الاتفاقية».

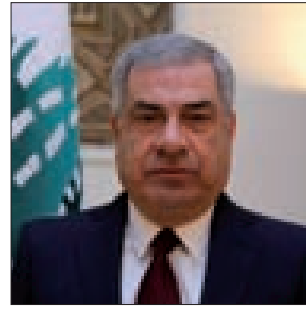


### الفايز لـ«أنباء فارس»: مقتل الدوري يشكّل انهيضاً معنوياً كبيراً لـ«داعش» والبعثيين

أكد النائب عن التحالف الوطني العراقي عامر الفايز، أن نائب الرئيس العراقي السابق «المجرم عزت الدوري كان يؤمن التمويل لتنظيم «داعش» الإرهابي عبر اتصالاته مع قادة التنظيم داخل العراق وخارجه من جهة والداعمين للتنظيم من جهة أخرى».

وقال الفايز: «إن مقتل هذا المجرم عزت الدوري هو انتصار كبير فعلاً لـ«داعش» والبعثيين حلفائهم والمتآلفين كل الإقعة مع داعش وهم في الجريمة مشتركون».

وأضاف: «إن هذا المجرم يعتبر رمزاً كبيراً من رموزهم ويعتبر ممثلاً لأحدى القوى المتصلة مع الداعمين لـ«داعش»، موضحاً أن «كل ذلك كان يأتي من طريق اتصال المجرم ببؤلء وإيصال التمويل إلى داعش فذلك مقتله يشكل انهيضاً معنوياً كبيراً وانهيضاً نفسياً وخسارة كبرى لـ«داعش» والبعثيين حلفاء داعش».



### حناوي لـ«أخبار اليوم»: لن تغيير الموازنة والجميع محكوم بالاستقرار

أوضح وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي أن «جلسة مجلس الوزراء بالأمس ناقشت إمكانية إدخال سلسلة المرتب والرواتب مع إيراداتها ونفقاتها ضمن مشروع الموازنة العامة ولكن الجميع يعلم أن المكونات السياسية هي في خلاف حول ملف السلسلة».

وأشار حناوي إلى أن رئيس الحكومة تمام سلام بصبره وحكمته، دعا إلى إدخال الغلاء المعيشي في الموازنة وترت السلسلة مكلف منفضل.

ورداً على سؤال، كشف حناوي أن «وزراء تيار المستقبل أبدوا إدخال السلسلة ضمن الموازنة شرط أن تكون وفق التعديلات التي أدخلتها اللجنة النيابية التي ترأسها النائب جورج عدوان. وقال: «لكن أنا كوزير ذات جذور عسكرية لست راضياً عن التعديلات التي لحقت براتب العسكريين وبالتالي أرضى التعديلات التي وضعتها لجنة عدوان».

وهنا سأل حناوي: هل المكونات السياسية تريد السلسلة؟ وقال: «إذا كانوا جديين فليقرروها وإلا فليقلنوا رفضهم لها «ويوقفوا اللعب». وتابع: «معظم المكونات السياسية لا بل 90 في المئة منهم لا يريدون السلسلة، مشيراً إلى أن هذه السلسلة طرحت على المجلس النيابي ولم يتم التوصل إلى أي حل.» وأضاف: «المجلس النيابي حالياً في عقد عادي، فلماذا لا تبادر القوى السياسية إلى إقرار السلسلة؟»

وتابع: «كل اللجان التي شكلت لهذا الملف كانت تضم مختلف القوى السياسية ولكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، فلماذا إذاً احتلتها إلى الموازنة؟»

وسئل: هل هناك نيّة لتغيير الموازنة نتيجة ربطها بالسلسلة، أجاب: «لن تغيير الموازنة، لأن جميع الأطراف السياسية محكومة بالاستقرار، حيث بالأمر جميع الوزراء قدّموا التنازلات وعادوا للبحث في مشروع الموازنة وبيت موضوع غلاء المعيشة».

أما بالنسبة إلى التعيينات الأمنية والعسكرية، فقال حناوي: «على كل وزير معني أن يقدم الأسماء المخوّلة تولى المناصب التي سيلحق بها الفراغ وبالتالي إذا تمّ الاتفاق على اسم ما يحصل التعيين، أما إذا لم يتفق على اسم، فلا يجوز أن نترك الفراغ في المؤسسات الأمنية». وأضاف: بالنسبة إلى ممنوع المس بالمؤسسات الأمنية.

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.

وشدّد على أنه ممنوع للعب بالأمن والاستقرار، أما في السياسة فالمنورة ممكنة.

ورداً على سؤال حول تمديد خدمة العمدة، اعتبر أن «هذا الأمر نوع من فساد»، وأشار إلى أن المؤسسة العسكرية أعلت الحوافز للعمدة ليخرجوا من السلك العسكري نظراً إلى ضرورة احترام الهرمية، واعتبر أن الهرمية أصبحت في الأسفل والقاعدة في الأعلى. داعياً إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش وبالتالي لا يجوز التصديق للعمدة، فهذه هرقلة».

وسئل: إذا لم يحصل التعيين؟ أجاب: هناك مخرج قانوني يمكن اللجوء إليه وهو تأجيل تسريع الضباط وفقاً لقانون الدفاع المادة 55 منه.